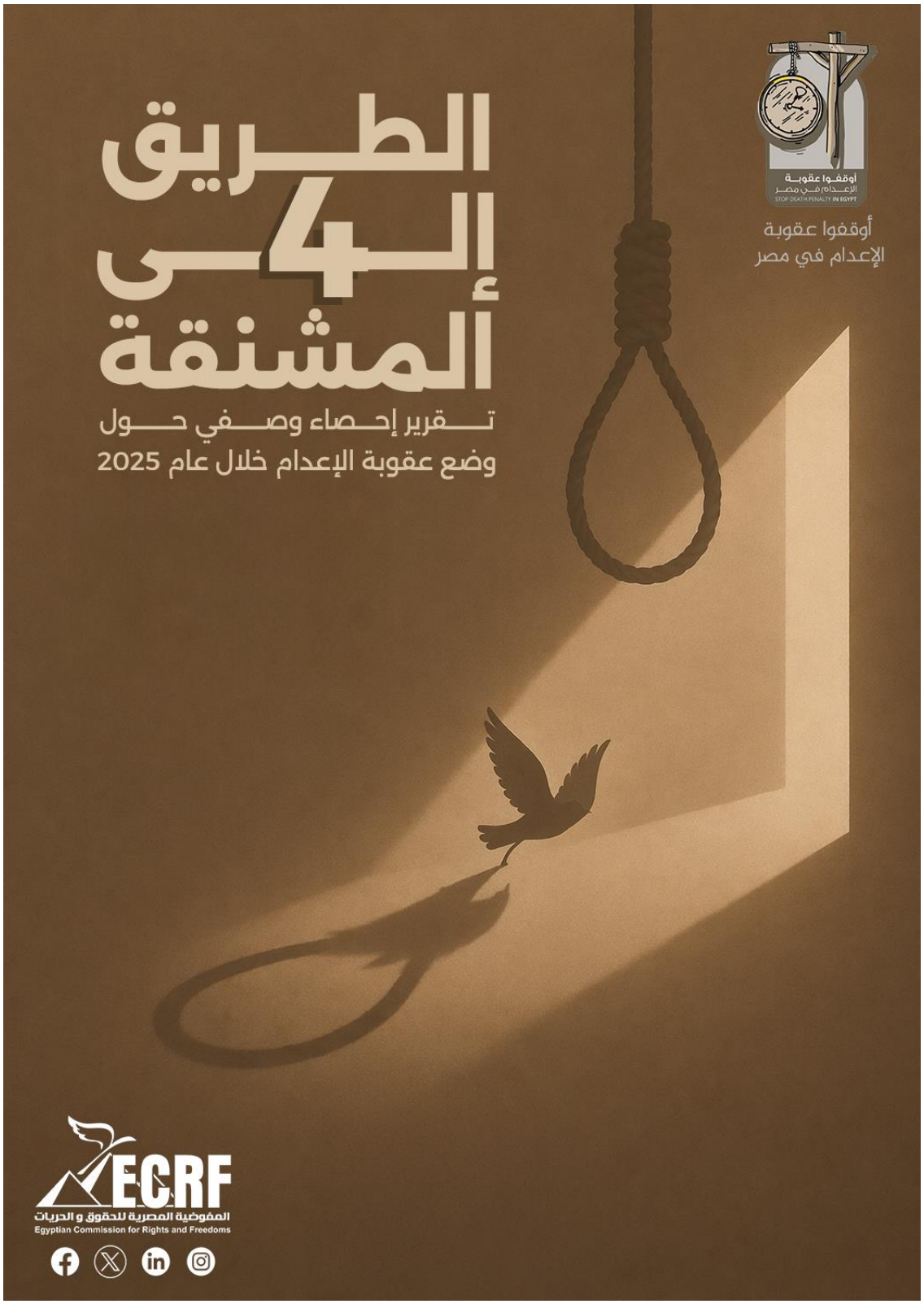
الطريق إلى المشنقة 4
تقرير إحصاء وصفي حول
وضع عقوبة الإعدام خلال عام 2025
أوقفوا عقوبة
الإعدام في مصر
ECRF
المفوضية المصرية للحقوق و الحريات
Egyptian Commission for Rights and Freedoms

الطريق إلى المشنقة 4

تقرير إحصاء وصفي حول وضع عقوبة الإعدام خلال عام 2025.

إعداد

" حملة أوقفوا عقوبة الإعدام في مصر "

" المفوضية المصرية للحقوق والحريات "

ECRF
المفوضية المصرية للحقوق و الحريات
Egyptian Commission for Rights and Freedoms

الفهرس

مقدمة.....4

منهجية التقرير والتحديات البحثية.....6

حصر وتحليل أحكام الإعدام في الفترة الزمنية من يناير 2025 إلى نهاية ديسمبر 2025.....8

بنية الرصد في التقرير..... 8

الوضع القانوني الأخير في الرصد 9

أحكام الإعدام وفقاً للنوع الاجتماعي 12

- تصنيفات الجرائم التي أدت إلي عقوبة الإعدام..... 13

ختام وتوصيات.....22

مقدمة

للعام الثالث على التوالي تواصل المفوضية المصرية للحقوق والحريات إصدار سلسلة تقاريرها الرصدية السنوية بعنوان "الطريق إلى المشنقة"، إذ أصدرت في مطلع عام 2024 تقريرها الأول لرصد أحكام الإعدام في مصر في الفترة الزمنية خلال عام 2023، وفقًا لمنهجية رصد تأخذ في الاعتبار المراحل القانونية التي يمر من خلالها حكم الإعدام بداية من الإحالة مرورًا بحكم المحكمة وصولاً إلى تأييد الحكم، وفي بعض الحالات التنفيذ، ثم قامت بإصدار النسخة الثانية لرصد الأحكام في النصف الأول من عام 2024 ، قبل إصدار تقرير شامل يغطي كل من عامي 2023 و2024 لرصد مقارنة معيارية بين كلا العامين.

يغطي التقرير مراحل عقوبة الإعدام، إذ يرصد حالات الإحالة إلى مفتي الجمهورية، قبل إصدار حكم الإعدام، والانتقال إلى مرحلة محكمة الاستئناف التي جرى استحداثها بداية من عام 2024، ثم تأييد الحكم من محكمة النقض، وصولاً إلى التنفيذ في بعض الحالات، ومع الأخذ في الاعتبار أن الرصد يعتمد بشكل رئيسي على المتهم في قضية محددة بنيةً للرصد نفسه، فهو أيضًا يرصد عدد الأحكام المرصودة والمعلن عنها وفقًا لمنهجية التقرير، وسيجري الإشارة إلى عدد الأحكام المرصودة بشكل كلي فضلاً عن التركيز على الأحكام في سياقها وفقًا لبنية القضية/ المتهم.

يرصد التقرير الحالي 541 حالة احكام إعدام صدرت خلال عام 2025 من مختلف المحاكم الجنائية باختلاف الدرجات القانونية ، مع تصنيفها وفقًا للوضع القانوني الحالي، كما يكشف عن التحديات المرتبطة بشفافية المعلومات في قضايا الإعدام. وجاء التوزيع القانوني للأحكام، بواقع 177 حكمًا بالإعدام (أول درجة)، وهي الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات بعد ورود رأي فضيلة المفتي، 221 إحالة

للمفتي (أول درجة)، وهي قرارات تمهيدية قبل النطق بالحكم النهائي. في حين أصبح باتاً، 25 تأييدًا لحكم الإعدام، بعد استنفاد المتهم جميع الطعون أمام محكمة النقض. وفيما يخص محاكم استئناف المواد الجنائية، قامت الدوائر الاستئنافية بإصدار 78 أحكام إعدام (ثان درجة)، وهي الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف بعد اعتمادها درجة تقاضٍ منذ يناير 2024 بموجب القانون رقم 1 لسنة 2024، في حين صدرت 20 إحالات للمفتي (ثان درجة)، وهي قرارات من محكمة الاستئناف قبل إصدار الحكم النهائي. وأخيراً، تم 20 تنفيذًا فعليًا لحكم الإعدام من قبل إدارة السجون، بواقع 19 ذكر ، وأنثى وحيدة أعدمت رفقة اثنان من أشقائها.

قامت حملة أوقفوا عقوبة الإعدام في مصر، خلال الثلاث سنوات الماضية 2023 و 2024 و2025 برصد و توثيق 1513 حكمًا بالإعدام باختلاف مراحلهما القانونية ، وهذه العملية الرصدية نتج عنها ثلاث قواعد بيانات تفصيلية مدعومة بمصادر ذات موثوقية، وخضعت لتدقيق وفقاً للمصادر والأدوات المتاحة في نطاق محافظات البحث الرصدي. والجدير بالذكر أن العام السابق 2025 قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً عن سابقيه سواء في عدد أحكام الإعدام المصدرة بشكل عام من كافة الهيئات القضائية أو حتي في أعداد المواطنين التي نفذت العقوبة بحقهم\هن.

حيث واجهت 541 حالة أحكاماً بالإعدام خلال عام 25، في حين واجه 509 مواطناً حكم الإعدام في عام 24 أمام خلال عام 23 صدرت العقوبة بحق 454 شخصاً، وعلى صعيد التنفيذات، شهد العام الماضي، تنفيذ العقوبة بحق 20 مواطناً، أما عام 24 نفذ فيه الإعدام ضد 13 شخصاً، في حين أعدم 8 أفراد خلال عام 23. كما زاد عدد أحكام الإعدام بمختلف تصنيفاتها في عام 2025 عن عام 2024 بمقدار 32 حالة ، في حين زادت إجمالي الأحكام عن عام 2023 بواقع 87 حالة. في حين وصل، عدد أحكام الإعدام المؤيدة من محكمة النقض 25 حالة في 2023، 35 حالة في

2024 ، وأخيراً 25 حالة في عام 2025. وأخيراً، توسّع تنفيذ عقوبة الإعدام ليصل إلى 20 حالة في عام 2025 في حين 13 حالة في 2024 مقارنة بـــ 8 حالات في 2023.

يأتي هذا التقرير ضمن سياق حملة أوقفوا عقوبة الإعدام في مصر، التي تدفع نحو إلغاء عقوبة الإعدام بشكل عام، خاصةً مع حجم الانتهاكات الكبيرة التي يتعرض لها مسار التقاضي في مصر، سواء ضمن إجراءات الضبط والإحضار، أو داخل أماكن الاحتجاز وصولاً إلى مرحلة التقاضي نفسها، مع السعي إلى تعزيز خطاب حول مدى عدالة الإعدام باعتباره عقوبة، واتصاله بإطار العدالة الجنائية بمفهومها الأوسع.

منهجية التقرير والتحديات البحثية

تعتمد منهجية هذا التقرير على رصد وتحليل البيانات المتعلقة بعقوبة الإعدام في مصر خلال عام 2025 بداية من يناير وحتى نهاية شهر ديسمبر، في إطار سعي المفوضية إلى مناهضة عقوبة الإعدام باعتبارها أحد محاور إطار عملها ورؤيتها القانونية والحقوقية.

استند التقرير إلى ثلاثة مصادر رئيسية لجمع المعلومات: التغطية الإعلامية، ومتابعة القضايا ذات الاحتمال الأكبر لحكم الإعدام، والمقابلات المباشرة مع محاميّ محكومين بالإعدام باختلاف المراحل.

إذ غطت وسائل الإعلام الإعلامية مساحة جغرافية واسعة من الأحكام، مع الأخذ في الاعتبار المجهود المبذول للتحقق من صحة الأخبار، بينما عززت متابعة قضايا القتل فهم أكثر دقة لتطور مراحل التقاضي، وعدد الجلسات، وحالة المحكومين، بينما كانت المنهجية الأقرب للمصداقية هي المتابعة المباشرة مع المحامين، إذ

ضـمنت هذه الآلية إتاحة أكبر للمعلومات، وفهم اكثر لسـياق القضـية. وعلى هذا الأسـاس تتكامل منهجية الرصـد لتتيح تغطية جغرافية واسـعة وتكثيف أكبر في حالات بعينها، وتأتي هذه المنهجية في الوقت الذي لا يتاح فيه معلومات كافية عن أحكام الإعدام في مصر.

وفي مرحلـة التحقق من المعلومـات، جرى تنفيـذ عمليـة تـدقيق من خلال آليـات متعددة لضمان الدقة والموثوقية ووفقًا لطبيعة المصادر، إذ جرى التحقق من صحة الأخبار الصـحفية عبر مقارنـتها بمصـادر متعددة، بدلاً من الاعتماد على مصـدر واحد. بينما جرى الرجوع إلى الأرشـيف الإلكتروني لأكثر من عشـر صـحف مصـرية لمتابعة التغطية الإعلامية، والحصول على نسخ إلكترونية للأحكام القضائية من المنصات المتـاحـة. بـالإضـــافـة إلى ذلـك، جرى التواصـــل مع المحـامين وأهـالي المتهمين والصحفيين للحصول على معلومات محدثة حول القضايا.

واجه الفريق البحثي عدة تحديات، أبرزها غياب الإحصـاءات الرسـمية، إذ لا تصـدر الجهات القضائية أو التنفيذية في مصر بيانات دقيقة حول أحكام الإعدام أو أعداد المنفذ فيهم للعقوبة، فضـلاً عن بيانات شـاملة للاحكام الجنائية في مصـر مما يتطلب اعتمادًا على وسائل استقصائية بديلة.

ولا يزال نقص التفاصـيل في التغطية الصـحفية يمثل عائقًا أسـاسـيًا، إذ تعتمد الصحف على القضايا ذات الجماهيرية، ويغيب عنها آلية لمتابعة الأحكام الجنائية، فضـلاً عن غياب المعلومات الرئيسـية مثل أرقام القضـايا أو أسـماء المتهمين – المجهَّلة-.

كما لوحظ وجود خلط بين مراحل التقاضـي، إذ تضـمنت بعض الأخبار معلومات غير دقيقة تخلط بين إحالة المتهمين إلى المفتي وإصـدار حكم الإعدام، فضـلاً عن التضـارب بين الاحكام الصـادرة من محكمة الجنايات، او محكمة الاسـتئناف، مما

تطلب تدقيقًا إضـــافيًا. كما لوحظ أن بعض المحافظات تشـــهد تغطية صـــحفية محدودة للقضـــايا الجنائية، مما يعرقل الوصـــول إلى بيانات دقيقة، كما اكتشـــف الفريق البحثي أخبارًا مفبركة أو مُعاد نشـرها دون تحديث، مما فرض تحديًا إضـافيًا في التحقق من صحتها.

لمعالجة هذه التحديات، اعتمد الفريق البحثي على التأكد من تداول الخبر في أكثر من مصـدر صـحفي موثوق، واسـتبعاد الإحالات إلى المفتي التي لم يُعثر على تأكيد لاحق بأنها تحولت إلى حكم إعدام، او التي لا تحتوي على بيانات كاملة تعزز صـــدق الخبر، والتركيز على البيانات المدققة من المحامين وأهالي المتهمين عند غياب المصادر الرسمية.

ترى المفوضية المصرية للحقوق والحريات بأن الأرقام الواردة في هذا التقرير تمثل جانبًا من الواقع، ولا تمثل الصورة الكاملة، نظرًا لعدم توفر إحصاءات رسمية. ورغم التحديات، فقد التزم الفريق بأقصـــى درجات الدقة والتحقق الممكنة لضـــمان موثوقية البيانات الواردة في هذا التقرير.

حصر وتحليل أحكام الإعدام في الفترة الزمنية من يناير 2025 إلى نهاية ديسمبر 2025

بنية الرصد في التقرير

رصـد الفريق البحثي إصـدار 541 حالة أحكام إعدام خلال عام 2025، ويشـير الرقم إلى إطلاق أحد أحكام الإعدام التي تتمثل في الإحالة أو حكم الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية، او التأييد أو التنفيذ، على اعتبار أن بينة الرصـد الرئيسـية تعني متهم واحد في قضـية محددة، وعلى هذ الأسـاس فإن إصـدار حكمي إعدام على نفس المتهم يعني حكمي إعدام، وإصـدار أحكام إعدام على متهمين في نفس

القضية تعني عدد من الأحكام حسب عدد المتهمين، بينما تحديث حالة الحكم لا تعني هنا زيادة في العدد، مثل أن يحال أحد المتهمين إلى المفتي ثم يصدر حكم إعدام أول درجة، في تلك الحالة لا يتم الإضافة على عدد أحكام الإعدام.

الوضع القانوني الأخير في الرصد

يوضح الجدول التالي عدد المتهمين وفقًا للوضع القانوني الحالي الذي توقف عنده الرصد، مع إدراج خانات تتعلق بأحكام إحالة الأوراق إلى مفتي الجمهورية، بالإضافة إلى أحكام الإعدام الصادرة عن محاكم الاستئناف تحت تصنيف حكم إعدام ثان درجة، ومن الضروري الإشارة إلى أن الفريق البحثي اعتمد آلية التوقف على البيانات المرصودة، فحالات الإحالة (221 حكم إحالة من محكمة الجنايات، و20 حكم إحالة من محمة استئناف) لا تعني انها حكم قائم بذاته وإنما حكم تمهيدي لإصدار حكم بالإعدام، ومع ندرة تغير قناعة المحكمة بعد الإحالة إلى المفتي يمكن اعتبار عدد الإحالات عدد أحكام بالإعدام.

العام السابق 2025 قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً عن سابقيه سواء في عدد أحكام الإعدام المصدرة بشكل عام من كافة الهيئات القضائية أو حتي في أعداد المواطنين التي نفذت العقوبة بحقهم\هن. حيث واجهت 541 حالة أحكاماً بالإعدام خلال عام 25، في حين واجه 509 مواطناً حكم الإعدام في عام 24 أمام خلال عام 23 صدرت العقوبة بحق 454 شخصاً، وعلى صعيد التنفيذات، شهد العام الماضي، تنفيذ العقوبة بحق 20 مواطناً، أما عام 24 نفذ فيه الإعدام ضد 13 شخصاً، في حين أعدم 8 أفراد خلال عام 23. كما زاد عدد أحكام الإعدام بمختلف تصنيفاتها في عام 2025 عن عام 2024 بمقدار 32 حالة ، في حين زادت إجمالي الأحكام عن عام 2023 بواقع 87 حالة. في حين وصل، عدد أحكام الإعدام المؤيدة من محكمة النقض 25 حالة في 2023، 35 حالة في 2024 ، وأخيراً 25 حالة في

عام 2025. وأخيراً، توسّـع تنفيذ عقوبة الإعدام ليصـل إلى 20 حالة في عام 2025 في حين 13 حالة في 2024 مقارنة بـ 8 حالات في 2023.

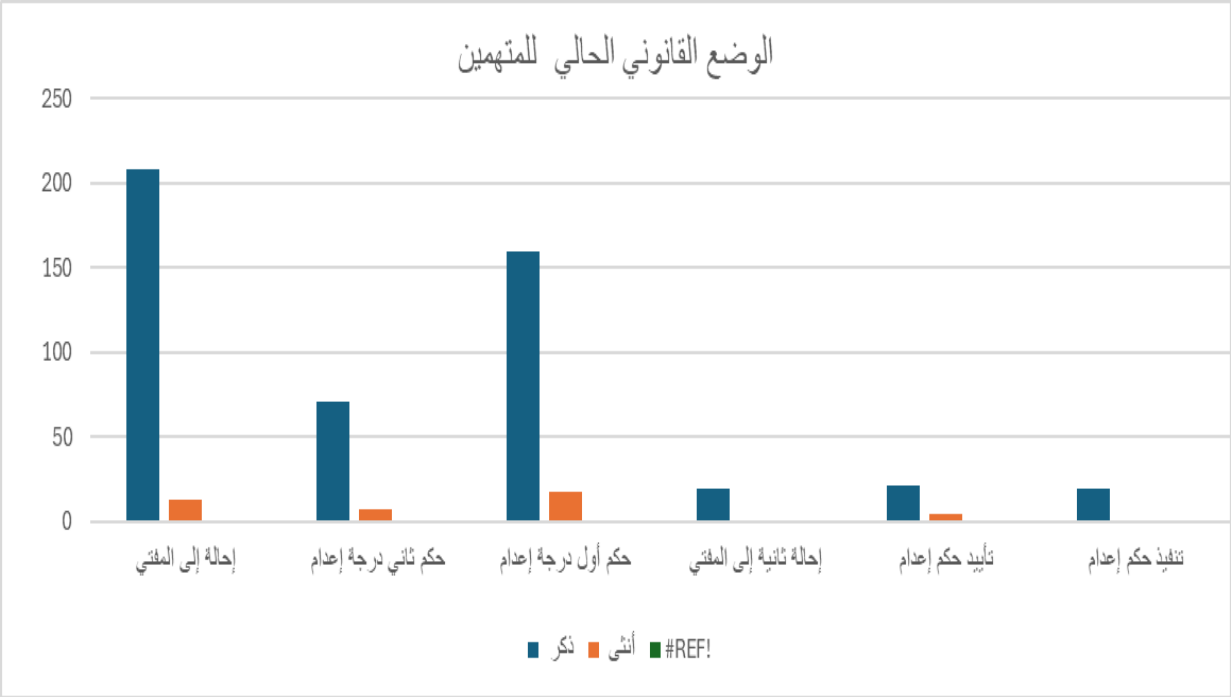

الوضع القانوني الحالي	عدد القضايا
إحالة إلى المفتي	221
حكم ثاني درجة إعدام	78
حكم أول درجة إعدام	177
إحالة ثانية إلى المفتي	20
تأييد حكم إعدام	25
تنفيذ حكم إعدام	20
الإجمالي	541

وبناءً على ذلك، يشير تصنيف "إحالة إلى المفتي" إلى الحالات التي توقف الرصد عندها دون توفر معلومات حول الحكم النهائي، سواء تم تأكيد الإعدام أو تخفيفه في الجلسة التالية. أما تصنيف "حكم إعدام (أول درجة)" فيشير إلى الأحكام الصادرة عن محكمة الجنايات بعد ورود رأي المفتي، في حين أن "حكم إعدام (ثاني درجة)" و"إحالة إلى المفتي (ثاني درجة)" يتعلقان بالقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف، التي تم تفعيلها كدرجة تقاضٍ إضافية اعتبارًا من عام 2024.

كما يتضمن الجدول والشكل البياني القرارات المؤيدة من محكمة النقض، حيث يكون المتهم قد استنفد حقه في الطعن وأيدت المحكمة الحكم الصادر بحقه. وأخيرًا، يشمل الجدول حالات تنفيذ عقوبة الإعدام، وفقًا لما أعلنته إدارة السجون عن تنفيذ الأحكام بحق المدانين\ات.

أحكام الإعدام وفقاً للنوع الاجتماعي

وفقًا لنوع المتهمين الاجتماعي، شـــكّل الذكور النســـبة الأعلى في جميع مراحل إصـدار أحكام الإعدام. كما يُظهر الشـكل التالي، بلغ إجمالي عدد المتهمين الذكور 497 من أصـــل 541، في حين لم يتجاوز عدد الإناث 44 متهمة ما يمثل 8٪، كما يوضحه الشكل التالي.

الوضـــع القـانوني الحالي	ذكر	أنثى	إجمالي
إحالة إلى المفتي	208	13	221
حكم ثـاني درجـة إعدام	71	7	78
حـكـم أول درجـة إعدام	159	18	177
إحـالـة ثـانيـة إلى المفتي	19	1	20
تأييد حكم إعدام	21	4	25
تنفيذ حكم إعدام	19	1	20
الإجمالي	497	44	541

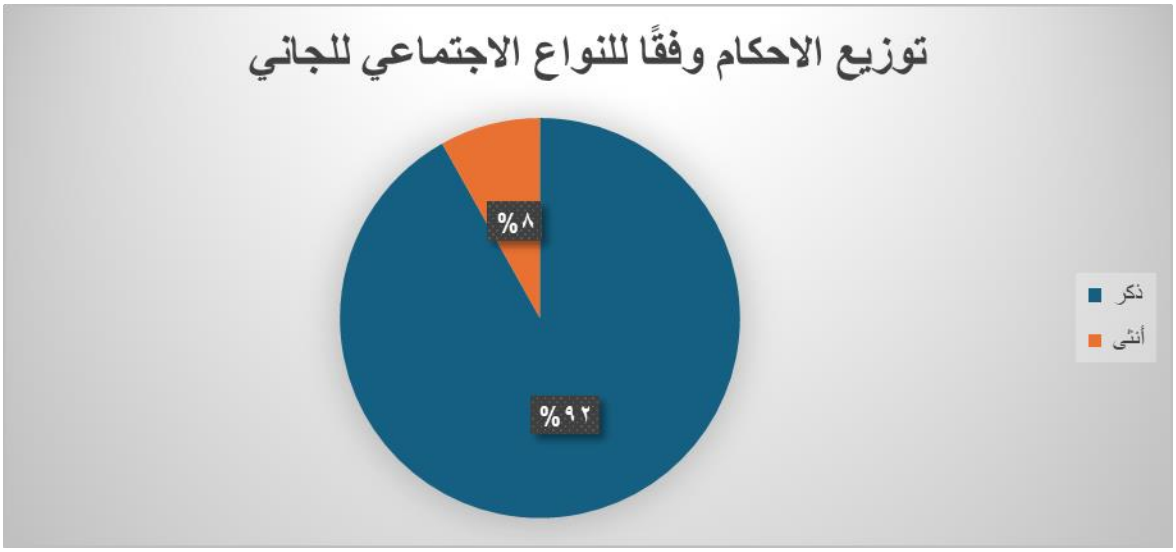

- تصنيفات الجرائم التي أدت إلي عقوبة الإعدام

رصـــد الفريق البحثي أربعة أنواع رئيســـية من الجرائم التي أدين المتهمون على أساسها وصدر بحقهم حكم الإعدام وهي:

·القتل العمد: جريمة يتوفر فيها لدى الجاني قصـد مُباشـر لإزهاق روح الضـحية بتخطيط وتدبير مســبق. قد يرتبط القتل العمد بظروف مشـــددة مثل الســـرقة، الخطف، أو الاغتصاب، كما قد يقع دون أي عوامل مشددة.

·الاعتداء الجنســي: تشــمل الجرائم التي تتعلق بالإعتداء الجنســي بمختلف أشــكاله بغض النظر عن النوع الاجتماعي للضــحية. في بعض الحالات، تكون هذه الجرائم الدافع الرئيسي وراء ارتكاب جريمة القتل العمد.

·الإتجار بالمخدرات: المقصود بها الجرائم التي تتعلق بتهريب المخدرات وجلبها من الخارج والإتجار بها وزراعتها في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

·جرائم الإرهاب: المقصود بها الوقائع التي تنظر قضائياً من خلال دوائر الإرهاب بمحاكم الجنايات.

بينما تشير خانة غير المحدد إلى تنفيذ الأحكام، إذ اكتفى الفريق البحثي بالتوقف عند البيانات المتاحة.

الوضع القانوني الحالي	قتل	التعدي الجنسي على قاصر	إرهاب	إتجار مخدرات	غير محدد	إجمالي
إحالة إلى المفتي	210	8	1	2	0	221
حكم ثاني درجة إعدام	73	1	0	4	0	78
حكم أول درجة إعدام	164	5	1	7	0	177
إحالة ثانية إلى المفتي	18	1	1	0	0	20
تأييد حكم إعدام	24	1	0	0	0	25
تنفيذ حكم إعدام	11	1	0	0	8	20
الإجمالي	500	17	3	13	8	541

وفقًا للجدول السابق، حصلت جرائم القتل العمد على نصيب الأسد من أحكام الإعدام بنسبة تصل إلى 92٪ بينما تصل جرائم الاعدام المرتبطة بالمواد المخدرة إلي نسبة 3,5 % في حين بلغت نسبة الأحكام بناء على الإعتداء الجنسي 3٪، والجرائم الإرهابية أقل من 1٪ وأخيراً لم تصنف ثمان حالات واجهت عقوبة الإعدام ينسبة 0,5 %. ولا يزال الفريق البحثي لديه القناعة الكاملة أن عقوبة الإعدام ترتبط بشكل حثيث بفهم اكثر عمق لطبيعة الجرائم والأسباب ورائها، فالأرضية المشتركة التي يتطلق منها النقاش حول عقوبة الإعدام هي تحقق العدالة الجنائية، ومع فهم الأسباب الجذرية المشتركة وراء جرائم القتل قد تساهم في تخفيف الأسباب وبالتالي تقليل العقوبة فضلاً عن جدوى واهداف العقوبة كأداة للسيطرة الاجتماعية أو الردع. ولذلك سعى الفريثق البحثي لإقامة العلاقة بين أسباب الجريمة والعقوبة.

الأسباب الموضوعية وراء الجرائم محل البحث وخاصة جريمة القتل العمد

قام الفريق البحثي بتحليل الأخبار التي سعت إلى تغطية قرارات الإحالة إلى مفتي الجمهورية، أو قرار المحكمة بالإعدام- وذلك للوصول إلى باقة من الأسباب الموضوعية وراء الجرائم، خاصة جريمة القتل، وفي الوقت الذي نؤكد فيه أن وجود سبب للجريمة لا يعني تبريرها بأي شكل من الأشكال، بل يجعلنا ننطلق إلى نصرة ذوي المجني عليهـــــا والمجتمع بفهم الدوافع لمنع الجريمة من الحدوث، والوصول إلى عقوبة أكثر فعالية من الإعدام، وهو الإطار النظري الأكثر صلابة الذي تنطلق منه المفوضية المصرية، إذ نؤمن أن عقوبة الإعدام لا توفر نظامًا عادلاً فضلاً عن نظام آمن من خلال الردع.

وفيما يلي الأسباب التي توصل إليها الفريق كما هي موضحة في الجدول التالي:

	قتل	التعدي الجنسي على قاصر	إرهاب	إتجار مخدرات	غير محدد	إجمالي
استعراض القوة	9	0	1	0	0	10
الأسباب الانتقامية	163	0	0	0	0	163
الأسباب السياسية	2	0	2	0	0	4
الأسباب العائلية	44	1	0	0	0	45
الأسباب العاطفية	54	0	0	0	0	54
الأسباب المادية	140	0	0	0	0	140
الجريمة المنظمة	0	0	0	10	0	10
الخوف من الفضيحة	10	0	0	0	0	10
أخرى	12	4	0	0	0	16
غير محدد	66	12	0	3	8	81
إجمالي	500	17	3	13	8	541

وقد تم الإشـارة إلى هذه الأسـباب وفقًا للآتي: اسـتعراض القوة: في حالة إشـارة الخبر إلى العنف الذي يمارسـه المتهم دون سـبب واضـح ضـد المجني عليه، وذلك كأحد مظاهر فرض السـلطة، أو تصـريحه بعبارة اسـتعراض القوة وتوافر الشـروط السابقة في الخبر.

· الخوف من الفضيحة: في حالة إشارة الخبر إلى أن الجريمة وقعت بعد اكتشاف المجني عليه جريمة أخرى سـبق أن فعلها المتهم سـواء كانت انتهاك عرفي أو قانوني، وذلك قد يعني أن الجريمة شرطية بحالة الاكتشاف أو الفضح.

·الأسباب الانتقامية: ما لم يشر الخبر إلى الخوف من الفضيحة أو إخفاء أمر سبق فعله، يشـير هذ السـبب أن الجريمة كانت رد فعل مسـبب من المتهم ضـد المجني عليه، وهو ما يعني أن هناك ما يشـير إلى معرفة سـابقة بين الجاني والمجني عليه.

·الأسباب السياسية: وهي الجرائم التي يُحاكم المتهمون فيها على جرائم ذات طابع سـياسـي، سـواء التي تم ممارسـة العنف فيها، او لا، والفرق بين الانتقام والأسـباب السـياسـية هي المعرفة الشـخصـية بين الجاني والمجني عليه، وربما طبيعة عمل ومهنة المجني عليه، وقد جرى ضـم القضـايا التي تندرج تحتب بند الإرهاب في هذا الجزء.

·الأسـباب العاطفية: وهي الجرائم التي تقع بين أطراف على علاقة غرامية، مثل جرائم قتل العاشق أو العشيقة، أو قتل زوج او زوجة احد الطرفين بسبب هذه العلاقة.

·الأسـباب العائلية: والتي يكون أسـاسـها ارتكاب جرائم العنف المنزلي داخل الأسـرة الصـغيرة أو العائلة الأكبر، وتتمحور غالبية دوافع تلك الجرائم حول الشـرف والميراث الشرعي وسيطرة الطرف - الأطراف- الأقوى في العلاقات العائلية، والتي

غالباً تكون للذكور عن الإناث، وذلك بحكم أسـباب كثر منها، على سـبيل المثال لا الحصر الموروثات الاجتماعية والثقافية الخاطئة.

·الأسباب المادية: تشير إلى جميع الجرائم التي وقعت بسبب خلافات مادية، أو رغبة الجاني في الحصول على ممتلكات أو مال المجني عليه.

·الجريمة المنظمة: تشـير إلى جرائم الإتجار في المخدرات، إذ تعتمد هذه الجرائم على تنظيم اكبر من أفراد، سواء كان المتهمين في القضية أفراد قليلة أو انها تكشف عن التنظيم الأكبر.

·أخرى: تشير إلى الجرائم التي لم يُشر فيها إلى أسباب، أو يستطاع استنتاج السبب، بالإضافة إلى الاعتداء الجنسي الذي يحتاج إلى دراسة أوسع للدوافع لا يتسنى لهذا البحث تغطيتها.

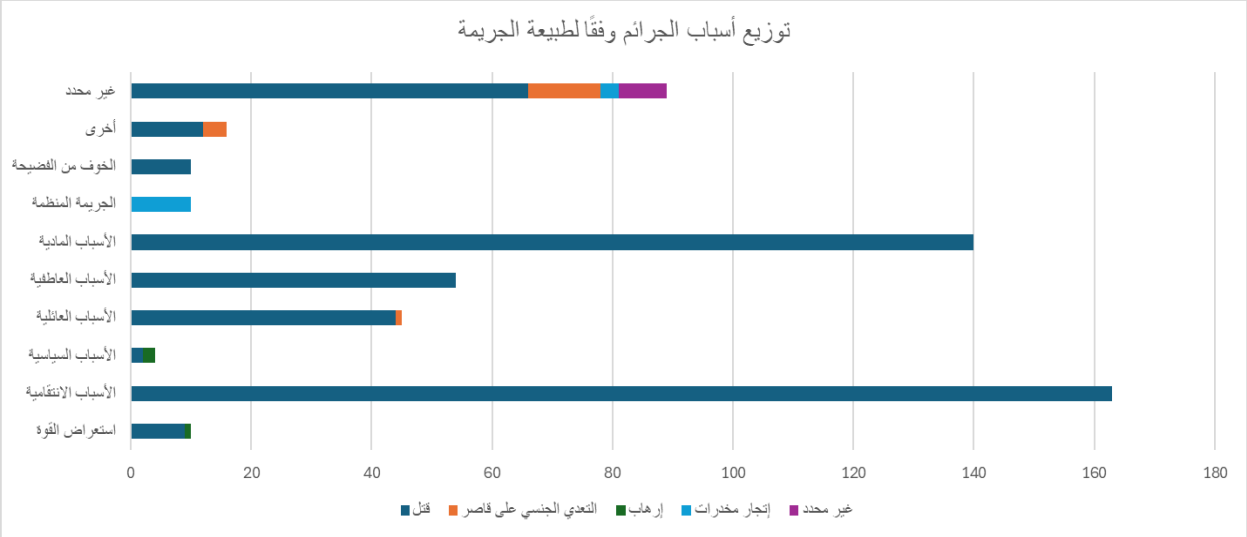

يشير الشكل البياني السابق إلى أن الأسباب الانتقامية جاءت وراء غالبية جرائم القتل بنصيب 163 حالة ثم الأسباب المادية بنصيب 140 حالة وذلك في حالة استبعاد الجرائم التي لم يتم التوصل إلى أسبابها، وتشمل هذه الجرائم جرائم التعدي الجنسي على القاصرين إذ لا يمكن حصر هذه الجرائم تحت إطار واحد، كما

أن دراسة السبب وراء هذه التعديات تحتاج إلى عمل بحثي أكثر دقة. ويُخرج البحث عن موضوعه.

لا تزال الأسباب الانتقامية والمادية في صدارة الأسباب وراء الجرائم التي تؤدي إلى عقوبة الإعدام، واللاتن يأتي بعدهما ثالثاً ورابعاً على الترتيب كل من، الأسباب العاطفية والأهلية، وفي الوقت الذي يتكرر فيه هذا الاستنتاج من خلال التقارير السابقة، فإنه يدفع إلى مزيد من تسليط الضوء على الرابطة بين الأسباب المشتركة للجرائم وتقليل العقوبة، ويدفع أيضًا إلى أن وجود العقوبة باعتبارها رادع، لا يؤدي بالضرورة إلى تقليل الجرائم، بل ربما في بعض الحالات يطون الجاني على كامل العلم بخطورة الجريمة، ولا يردعه ذلك عنها.

كما تشير الأسباب الانتقامية إلى غياب سلطة القضاء في المخيال الاجتماعي، او ثقافة المحكمة بين الناس، ولجوئهم إلى الانتقام بشخصهم، مما يؤجج من دائرة العنف التي يكون فيها القتل وأحكام الإعدام ظاهرة تستحق البحث العميق، والوقت المركز والإرادة السياسية والبحثية لتصمي سبل أفضل للعدالة.

جغرافية أحكام الإعدام خلال عام 2025

أما عن التوزيع الجغرافي وفقًا لنوع الواقعة، يوضـــح الجدول التالي توزيع العقوبة حسب توزيع المحافظات

	عدد القضايا
الأقصر	10
الإسكندرية	25
البحيرة	29
الجيزة	37
الدقهلية	30
الشرقية	28
الغربية	11
الفيوم	11
القاهرة	46
القليوبية	85
القليوبية	2
المنوفية	9
المنيا	11
أسوان	17
أسيوط	30

بورسعيد	10
دمنهور	0
سوهاج	50
قنا	62
كفر الشيخ	22
غير محدد	9
الإسماعيلية	5
البحر الأحمر	1
مطروح	1
إجمالي	541

نلاحظ أن محافظة القليوبية كان لها النصـيب الأكبر من أحكام الإعدام بإختلاف درجاتها بـــ 85 حكم، ثم في المركز الثاني محافظة قنا بـــ62 حكم، ثم محافظة سوهاج بـــ50 حكم، والقاهرة بـــ46 حكم، ولا يشير ذلك بالضرورة أن عدد الأحكام بهذه النســب دقيقة ومطابقة للواقع، بل ربما يشــير إلى أن تلك المحافظات لها النصــيب الأكبر من التغطية الإعلامية التي تركز على الجرائم ومتابعة المحاكم، ولعل تصدر محافظة القليوبية دليل على أن التغطية الصحفية تلعب دورًا رئيسيًا في إتاحة المعلومات إذ أتت في المراكز الأولى خلال الأربع ســنوات الماضـية، ومع الأخذ في الاعتبار غياب سبب واضح وراء ذلك تلعب التغطية الصحفية دورًا أساسيًا باعتبارها فرضية في تصدر المحافظة أحكام الإعدام.

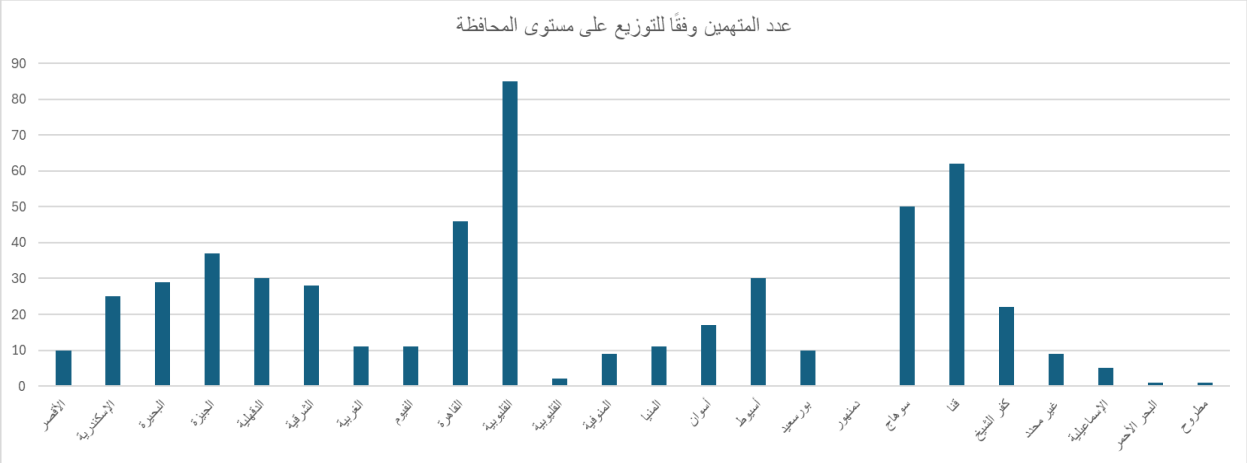

ختام وتوصيات

سعى هذا التقرير الوصفي إلى الإشارة إلى أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق البحثي في المفوضية المصرية للحقوق والحريات، ضمن سلسلة تقارير "الطريق إلى المشنقة" الوصفية كما تم التركيز على الربط بين العوامل الاجتماعية وأحكام الإعدام، بالتوازي مع توثيق الأحكام بمختلف درجاتها.

وفي الوقت الذي يُظهر التقرير استمرار تصدر الأسباب الانتقامية والأسباب المادية وراء أحكام الإعدام، من الضروري إعادة النظر في علاقة احكام الإعدام بتعزيز العدالة الجنائية، وضرورة فتح المجال أمام الباحثين في دراسة أسباب الجرائم، سعيًا الوصول إلى آليات اكثر شمولاً في مسار العدالة الجنائية

التوصيات العامة لـ " حملة أوقفوا عقوبة الإعدام في مصر "

طوال السنوات الماضية، دأبت حملة "أوقفوا عقوبة الإعدام في مصر"، الصادرة عن المفوضية المصرية للحقوق والحريات، على المطالبة بضرورة التزام السلطات

المصـــرية بتعهداتها الدولية، وخفض عدد الجرائم التي يُعاقب عليها بالإعدام، والتي تصل في القانون المصري إلى ما يقارب 50 جريمة.

تســـعى الحملة إلى لفت أنظار المجتمع القانوني المصـــري، من محامين وقضـــاة ومشـــرعين، إلى المخاطر التي ينطوي عليها اســـتمرار التوســـع في تطبيق هذه العقوبة التي لا رجعة فيها، وما تسببه من تصاعد النزعة الانتقامية في المجتمع. وفي هذا الإطار، تتبنى الحملة التوصيات التالية:

- اســتبدال عقوبة الإعدام، متى وردت في أي قانون جزائي، بعقوبة الســجن مدى الحياة دون إمكانية العفو المشروط، في جرائم معينة يُحددها القانون.
- تقليص عدد الجرائم التي يُعاقب عليها القانون المصـــري بالإعدام، والتي يصــل عددها لأكثر من 50 جريمة. وحصــر تطبيق العقوبة في نطاق الجرائم الأشد خطورة.
- اســتحداث نص تشــريعي يســمح بتخفيف عقوبة الإعدام إلى الســجن مدى الحياة، دون فرصة للعفو المشروط، في حالات اتفاق الجاني وأهلية المجني عليه على تعويض مادي يؤدي إلى تنازل أولياء الدم عن الحق المدني، مع اســتثناء الجرائم المصــنفة كجرائم حرب أو إبادة جماعية. وقد تم تناول هذه التوصية نظريًا في تقرير "الشريعة الإسلامية وعقوبة الإعدام"، الصادر ضمن فعاليات اليوم العالمي لمناهضـــة عقوبة الإعدام لعام 2023. يمكن الاطلاع على التقرير عبر موقع المفوضية المصرية.[1]
- التزام الحكومة المصرية بتطبيق المادة 6 من العهد الدولي للحقوق المدنية والســياســية، المصــادق عليه، والعمل على الحد من تنفيذ عقوبة الإعدام، وصولاً إلى إلغائها.

- **التوقيع على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام بشكل تدريجي.**

---

[1] https://www.ec-rf.net/%d8%a3%d9%88%d9%82%d9%81%d9%88%d8%a7-%d8%b9%d9%82%d9%88%d8%a8%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b9%d8%af%d8%a7%d9%85-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d8%aa%d8%b5%d8%af%d8%b1-%d9%88%d8%b1%d9%82%d8%a9/?fbclid=IwY2xjawJNWeMBHXD7-qtb3FzCHvoDyV_fvFgkhZVCdlWu81GtP6xklGVP3vHm4W4H-0DlAA